من عجائب التصغير فى بعض الكلمات

الأستاذ / محمد بن تاويت

جمعنى مجلس فى دور بعض اساتذة كلية الآداب لفاس ، ببعض الافاضل من أساتيذ الاقطار العربية الشقيقة ، كان فيهم الاديب العالم الدكتور عبد الله الطيب السودانى · وفى احاديثنا انجر الكلام الى الازهر الشريف ، الذى كان الدكتور يشيد بماضيه وطريقة تلقينه المفيدة ، ويأسف لتقلص ظل السماعات منها ، فى عصرنا الحاضر · وكمثال لفائدة السماع ، ذكر أن استاذنا الدكتور طه حسين — رحمه الله — سئل ذات يوم عن تصغير دابة ، فقال ، انه سمع من شيوخه ، انها دُوَيْبَّة ، بتشديد الباء ، فعلق الدكتور السودانى، على فائدة السماع فى هذه القضية ، التى لولاه ، لاحترنا فيها ·

والحقيقة انى استغربت فى قرارة نفسى ، هذا التصغير ، الذى يجتمع فيه محظور التقاء الساكنين ، ليس احدهما حرف لين · وكنت فيما مضى ، ساهيا عن قاعدة التصغير فى دابة ، فتقبلتها ، بتخفيف الباء ، مع ان القاعدة تابى ذلك ، حيث تقول الخلاصة ،

فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما

اذن ما الحيلة فى التخلص من المحذورين ·

لاكذب الله ، انى لجأت الى كتب عديدة أمهات وبنات ، نحويات ولغويات ، كذلك · فكان من بنات اللغويات «المنجد» (الذى يتجنى عليه ، بعضهم ، وما خدم المعجم العربى بمثل ما خدمه «المنجد» طوال القرن الرابع عشر الهجرى ، تقريبا) فوجدته ينص بالشكل على هذا التصغير ، الذى سمعه الدكتور طه من شيوخه، فى هذه الكلمة «دُوَيْبَّة» · وكان من أمهات اللغة ، كتاب ابن منظور ، اعنى (لسان العرب) ، الذى قال «وتصغير دابة دويبة ، الياء ساكنة ، وفيها اشمام من الكسر ، وكذلك ياء التصغير اذا جاء بعدها حرف مثقل فى كل شىء.ونقل هذه العبارة كذلك الزبيدى صاحب(التاج) وهذا يؤيد ما نقله ، أو سمعه الدكتور طه حسين، إذ الياء ساكنة ، وما بعدها مثقل ، ورجعت أيضا ، الى كتاب المصباح المنير ، فوجدت فيه فضل فائدة عظيمة ، فهو يقول : «وتصغيرها دويبة على القياس (يعنى التشديد كذلك لان هذا القياس يقتضيه) وسمع دُوَابَّة ، بقلب الياء الفا على غير قياس ·

ولعمرى ان هذه المخالفة للقياس ، احرى بأن تتقبل لدى الاذواق العربية السليمة السليقة ، وكل ما فى الامر أن التصغير جاء على هذه الحال ، تفاديا لهذه الكلفة ، فتتقبلها العربية ، على الرغم من أنف القاعدة العامة التى اقيمت لها · ويكون الخروج عن

القياس له وجه ، كما هو فى عشرات ، بل مائات المسائل اللغوية والصرفية فى العربية الرقيقة الحاشية ، أما كتب النحو ، فوجدت من بينها شرح الاشمونى ، الذى نص على قاعدة ، أصخت اليها بكل اهتمام ، معتقد انها ستفيدنى ،فما فعلتْ، ولافعل من حشى على الشرح، وسكت الجميع ، او مروا بها مر الكرام ، فقد قال الاشمونى :

« فان كانا فى كلمتين ، مثل جعل لك ، كان الادغام جائزا ، لا واجبا بشرطين ، ان لا يكونا همزتين ، نحو قرأ آية ، فان الادغام فى مثله ردىء ، وان لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين »

فاذا أخذنا بهذه العلة مجردة ، وبصرف النظر عن كونها ذكرت ، فى حالة كون الادغام فى كلمتين ، فاننا لا نجيز قياس التصغير الذى طبق على دويبة ، بما سمع وذكر صراحة ، فى المعاجم الآنفة الذكر .

ويبقى السؤال بعد هذا ، لا يجد له جوابا وهو متعرض للنقض ، من جانب آخر .

ونطوى كتب المتاخرين، ومن هم فى حكم المتاخرين، ونصعد فى الزمان ، الذى نبت بهامه مائات السنين .

اننا ان فعله هذا وقفنا عند عتبة النحو الاولى ، وعند «الكتاب» الذى هو أقدم ما عرف فى تآليف النحو على الاطلاق والاستغراق . ففى هذا «الكتاب» نجد سيبويه يقول : « هذا باب تصغير المضاعف الذى قد ادغم أحد الحرفين منه فى الآخر ،وذلك قولك فى مدقّ، مديْقّ، وفى اصمّ ،أُصيْمّ ،ولا تغير الادغام عن حاله ،كما انك اذا كسرت مدقّا للجمع ، قلت ، مداقّ ، ولو كسرت اصمّ ، على عدة حروفه ، كما تكسر اجدلا ، فتقول ، اجادل لقلت ، أَصَامّ ، فانما اجريت التحقير على ذلك ، وجاز ان يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة ، كما كان ذلك بعد الالف التى فى الجمع » .

فهنا نجد (سيبويه) ، ينفس عنا هذا الضيق الذى نشعر به عند هذا التصغير ، بأن الياء الساكنة ، قبل ذلك الساكن الذى نتج عن الادغام ، نزلت منزلة الالف. وهو لا حرج عليه ، فى نحو الطامّة والصاخّة والسادّة والدابّة ، ونحو ذلك مما له امثلة عديدة فى العربية فتكون نتيجة التصغير فى هذه الكلمات ، طُوَيْمّة ، وصُوَيْخّة ، ومُوَيْدّة ، بتشديد ما بعد ياء التصغير ، كما قيل فى دويبة ، مما تحولت الالف الثانية فيه واوا عند التصغير ، بمقتضى قول الخلاصة :

والالف الثانى المزيد يجعل واواً كذا الاصلى فيه يجعل

وهذه الفائدة اظن ان كثيرا مثلى ، كانوا يجهلونها، وينطقون عن حسن نية منهم ، كلمة دويبة بفتح الباء المخففة ، ولهم عذرهم فى هذا . . . واعتمادا على ما ذكر سماعه فى المصباح ، فيمكن تصغير هذه الكلمات، طُوَامّة ، وصُوَاخّة ، ومُوَادّة ، ونحوها حُواقّة ، لكلمة «الحاقة ما الحاقة» وجُوَادّة ، للجادة ، وحُوَامّة ، للحامة فتكون صيغة مُعَالّة ، بتشديد اللام ، صيغة عرفت فى هذا الباب ، ولا ندرى مصداقها ولا مصداق غيرها ، فيما ذكر سلفا ، من النصوص العربية العتيقة ، التى لما تسعفنا حتى هذه اللحظة من حياتنا .